

وحيث إن مراقبة عملية التركيز الاقتصادي من لدن مجلس المنافسة تستوجب قبل الشروع في دراستها التحقق من توفر الشروط المنصوص عليها في المواد 1 و 11 و 12 من القانون رقم 104.12 :

وحيث إن مقتضيات المادة الأولى تنص صراحة على أن قانون حرية الأسعار والمنافسة يتم تطبيقه على جميع الأشخاص الذاتيين أو الاعتباريين سواء أكانوا متوفرين أم غير متوفرين على مقر أو مؤسسات بالمغرب، وذلك بمجرد ما يكون الغرض من العمليات التي ينجزونها أو التصرفات التي يقومون بها المنافسة في السوق المغربية أو يمكن أن يترتب عليهما أثر على هذه المنافسة :

وحيث إن المادة 11 تعرف عمليات التركيز الاقتصادي الخاضعة للتبليغ إلى مجلس المنافسة بغرض دراستها والترخيص لها، كما أن المادة 12 تسن أسقف رقم المعاملات الوطني أو العالمي والذي يجب أن يفوق السقف المحدد بمقتضى المادة 8 من المرسوم رقم 2.14.652 المشار إليه أعلاه، أو عندما تنجز جميع المنشآت التي تكون طرفا في عملية التركيز خلال السنة المدنية السابقة أكثر من 40 % من البيوع أو الشراءات أو المعاملات الأخرى في سوق وطنية للسلع أو المنتوجات أو الخدمات من نفس النوع أو القابلة للاستبدال أو في جزء مهم من السوق المذكورة :

وحيث إن العملية التي تم تبليغها للمجلس، تم اقتناء شركة «La Caisse de dépôt et de consignation» لنسبة 76,23 % من أسهم رأسمال شركة «La Poste SA» والتي كانت مملوكة للدولة الفرنسية، وبالتالي ستحصل هذه الأخيرة على المراقبة الحصرية لشركة La Poste SA :

وحيث إن العملية التي تم تبليغها للمجلس، تم أيضا تولي شركة «La Caisse de dépôt et de consignation» للمراقبة الحصرية غير المباشرة لشركة «CNP Assurance SA» وذلك عن طريق أحد فروع شركة «La Poste SA» وهو شركة «La Banque Postale S.A» :

وحيث إن هذه العملية تندرج في إطار تنفيذ مشروع للحكومة الفرنسية يقضي بإنشاء قطب مالي عمومي يؤدي إلى وضع شركة «La Poste SA» تحت مراقبة شركة «La Caisse de dépôt et de consignation» من جهة، ومن جهة أخرى، تولي المراقبة الحصرية غير المباشرة على شركة «CNP Assurance SA» من طرف شركة «La Poste SA» عبر فرعها شركة «La Banque Postale S.A» من أجل إنشاء مجموعة متكاملة للبنك والتأمين :

وحيث إن شركة «La Caisse des Dépôts et des Consignations» هي مؤسسة عمومية فرنسية تم إنشاؤها لخدمة التنمية الاقتصادية بفرنسا ولها عدة مساهمات في مقاولات بالمغرب ليس لها علاقة بالقطاع البنكي و التأميني المعني بعملية التركيز. ويتعلق الأمر بكل من :

قرارمجلس المنافسة عدد 91/ق/19 صادر في 27 من ربيع الأول 1441 (25 نوفمبر 2019) المتعلق باقتناء شركة «La Caisse de dépôt et de consignation» لنسبة 76,23 % من أسهم رأسمال شركة «La Poste SA» وتولي المراقبة الحصرية غير المباشرة لشركة «CNP Assurance SA».

مجلس المنافسة،

بناء على القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.14.117 الصادر في 2 رمضان 1435 (30 يونيو 2014) :

وعلى القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.14.116 الصادر في 2 رمضان 1435 (30 يونيو 2014) :

وعلى المرسوم رقم 2.14.652 الصادر في 8 صفر 1436 (فاتح ديسمبر 2014) بتطبيق القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة :

وعلى المرسوم رقم 2.15.109 الصادر في 16 من شعبان 1436 (4 يونيو 2015) بتطبيق القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة :

وبناء على ملف تبليغ عملية التركيز الاقتصادي المسجل لدى الأمانة العامة لمجلس المنافسة تحت عدد 84/ع.ت.إ/19 بتاريخ 27 سبتمبر 2019، والمقدم من قبل مكتب المحاماة «GIDE LOYRETTE NOUEL» المتعلق باقتناء شركة «La Caisse de dépôt et de consignation» لنسبة 76,23 % من أسهم رأسمال شركة «La Poste SA» وتولي المراقبة الحصرية الغير المباشرة لشركة «CNP Assurance SA» :

وبناء على القرار رقم 68.19 القاضي بتعيين مقررة في الموضوع ؛ وبعد نشر بلاغ مجلس المنافسة حول مشروع التركيز الاقتصادي بإحدى الجرائد الوطنية بتاريخ 2 أكتوبر 2019 وبالموقع الإلكتروني للمجلس ؛

وبعد استكمال جميع وثائق الملف بتاريخ 28 أكتوبر 2019 ؛

وبعد تقديم المقرر العام ومقرر الموضوع لمشروع القرار خلال الاجتماع المنعقد بتاريخ 23 ربيع الأول 1441 (21 نوفمبر 2019) ؛

وطبقا لمقتضيات المادة 14 من القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة :

وحيث إن شركة «La Banque Postale S.A» ليس لها أي نشاط في المغرب وبالتالي لم تحقق أي رقم معاملات :

وحيث إن شركة «CNP Assurance SA» المذكورة أعلاه المستهدفة أيضا بعملية التركيز ناشطة في قطاع التأمين :

وحيث إن شركة «CNP Assurance SA» تمتلكها كل من شركة «La Caisse de dépôt et de consignation» بنسبة 40,87%، وشركة SOPASSURE (شركة مشتركة بين la Banque Postale و BPCE) بنسبة 36,25%، والدولة الفرنسية بنسبة 1,1، والعموم والمستخدمين بنسبة 21,76% :

وحيث إن شركة «CNP Assurance SA» ليس لها أي نشاط في المغرب وبالتالي لم تحقق أي رقم معاملات :

وحيث إن هذه العملية لن يترتب عنها أي أثر على المنافسة في السوق البنكي المغربي للتأمين أو في جزء مهم من هذه السوق، كما تم التنصيص على ذلك في المادة الأولى من قانون حرية الأسعار والمنافسة، وذلك كون عملية التركيز تتم فوق التراب الفرنسي وبين شركات فرنسية، وحيث أن شركة «la Poste SA» لها عدة مساهمات في مقاولات بالمغرب، إلا أنها ليس لها علاقة بالقطاع البنكي والتأميني المعني بعملية التركيز، كما أن شركة «CNP Assurance SA» موضوع عملية التركيز ليس لها أي نشاط في المغرب :

وحيث إنه لا وجود لأي تداخل أفقي أو عمودي ما بين أنشطة الشركات أطراف عملية التركيز أو بين أنشطة فروع بعضها بالمغرب :

وحيث إن السوق المعني كما تم تعريفه في المرسوم التطبيقي لقانون حرية الأسعار والمنافسة هو السوق المحدد حسب نوع المنتجات أو الموقع الجغرافي، والذي سيتأثر بالعملية بصفة مباشرة أو غير مباشرة :

وحيث إن عملية التركيز موضوع التبليغ تتموقع على مستوى السوق الفرنسية للبنك و التأمين :

انطلاقا مما تم ذكره وتنفيذا لمقتضيات القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة،

أصدر القرار التالي :

مادة فريدة

يعتبر مجلس المنافسة عملية التركيز الاقتصادي المتعلقة باقتناء شركة «La Caisse de dépôt et de consignation» بنسبة 76,23% من أسهم رأسمال شركة «La Poste SA» وتولي المراقبة الحصرية غير المباشرة لشركة «CNP Assurance SA» غير خاضعة للإلزامية التبليغ بالمملكة المغربية.

وحرر بالرباط في 27 من ربيع الأول 1441 (25 نوفمبر 2019).

الإمضاء : ادريس الكراوي.

- بريد المغرب :

- شركة EGIS متخصصة في تقديم الخدمات في مجال الهندسة :

- شركة TRANSDEV متخصصة في النقل العمومي :

- مجموعة BPI مكونة من عدة شركات تنشط في قطاعات النقل البحري والذكاء الاقتصادي وأجهزة السلامة في مجال استغلال خطوط الكهرباء والميكانيك :

- مجموعة Qualium التي تنشط عبر عدد من الشركات في مجالات تصنيع ألياف الأراميد، وتصنيع أنظمة التدفئة الفردية بالخشب، وصناعة البسكويت، والبيوتكنولوجيا وكذا صناعة أنظمة التدفئة والتبريد الصناعيين.

وحيث إن «la Poste SA» فاعل في تقديم الخدمات البريدية، لها عدة فروع ناشطة في القطاع المصرفي البريدي، وقطاع الخدمات الرقمية، وقطاع الشبكة البريدية لإيصال البريد و الطرود :

ويتعلق الأمر بكل من الفروع التالية :

- Service Courrier-Colis

- GeoPost

- Réseau la Poste

- Solutions et services numériques.

وحيث إن المصرف البريدي «La Banque Postale S.A (LBP)» هو الفرع الوحيد الناشط في القطاع البنكي و التأميني المعني بعملية التركيز في فرنسا :

وحيث إن «la Poste SA» لها عدة مساهمات في مقاولات بالمغرب ليس لها علاقة بالقطاع البنكي والتأميني المعني بعملية التركيز. ويتعلق الأمر بكل من :

- Chronopost Maroc

- Chronopost SA

- DPD Laser

- eShopWorld

- T2IS DOCAPOST BPO

- CER DOCAPOST BPO

وحيث إن المصرف البريدي «La Banque Postale S.A (LBP)» تم إنشاؤه سنة 2006 من أجل تلقي الأنشطة البنكية و التأمين لشركة «la Poste SA» :

وحيث إن شركة «la Poste SA» تمتلك نسبة 100% من رأسمال شركة «La Banque Postale S.A (LBP)» :